آليات القيادة السياسية في التعامل مع قضية التغيرات المناخية: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤)

Mechanisms for Political Leadership to Deal with Climate Changes Issue: Egyptian Case Study (2014- 2024)

الشيماء عبد السلام إبراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

Alshimaa100@yahoo.com

المُستخلَص:

تُعَد التغيُّرات المناخية بمثابة ظاهرة عالمية ذات تأثيرات محلية، وتسعى الدراسة الراهنة إلى وصف وتحليل الآليات التي اتخذتها القيادة السياسية المصرية لمواجهة ظاهرة التغيُّر المناخي، وذلك خلال الفترة من عام (٢٠١٤– ٢٠٢٤ م)، وتوضيح ما اتخذته القيادة السياسية من إجراءات على المستوى المؤسسي ومستوى السياسات، وتحديد ما وضعته الحكومة المصرية من خطط واستراتيجيات وقرارات سياسية تتعلق بالعمل المناخي؛ للوقاية أو التكيُّف أو التخفيف من الآثار السلبية للتغيُّر المناخي؛ فقضية التغيُّر المناخي أصبحت ضمن أولويات أجندة العمل الحكومي المصري بشكل أكثر اتساعاً، لمراعاة الأبعاد البيئية والمناخية في التنمية، نظراً لآثارها الوخيمة بيئياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً. كما تُسلِّط الدراسة الضوء على خطورة قضية التغيُّر المناخي عالمياً ومحلياً، ومظاهر اهتمام القيادة السياسية بقضية التغيُّر المناخي ومدى استجابة الدولة المصرية للجهود الدولية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن التغيُّر المناخي.

وتؤكد الدراسة على أن قضية التغيُّر المناخي ليست قضية بيئية فحسب، ولكنها أيضاً قضية لها أبعاد سياسية، كما أنه يوجد تداول سياسي دولي للقضية وخطورتها، فضلاً عن أنها أصبحت تُطرَح بشكلٍ مُستمر على الساحات الوطنية والدولية، وتشغل اهتمام القادة السياسيين بشكلٍ أوسع على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛ وذلك لِمَا يُسبِبُه تغيُّر المناخ من تداعيات ومخاطر وتهديدات خطيرة على عديدٍ من الدول والمجتمعات، في ظل تسارع وتيرة تلك المخاطر والتهديدات يوماً تِلو الآخر.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية – تغير المناخ–التغيرات المناخية – سياسة المناخ – الوعي المناخي– مصر.

Abstract:

Climate change is a global phenomenon with local impacts. The current study aims to describe and analyze the mechanisms adopted by the Egyptian political

leadership to confront climate change during the period from 2014 to 2024. It also explains the actions taken by the political leadership at the institutional and policy-making levels, determining the plans, strategies, and political decisions developed by the Egyptian government regarding climate action, either to prevent, adapt or mitigate the adverse impacts of climate change. Climate change has become more extensively an Egyptian Government priority in order to take into account the environmental and climate dimensions of development due to its severe political, economic, and social impacts. Furthermore, the study sheds light on how serious the issue of climate change is, both globally and locally, and elucidates the manifestations of the political leadership's interest in climate change and how the Egyptian state responds to the international efforts to reduce the negative effects of climate change.

The study demonstrates that climate change is not only an environmental issue but also a political one. There is an international political discourse on the issue and its seriousness, and therefore it has become continuously raised on national and international arenas, and occupies the attention of political leaders more widely at the regional, national and levels. This is due to the fact that climate change causes serious implications, risks, and threats to many countries and societies, and these risks and threats are accelerating day by day.

Keywords: Political Leadership; Climate Change; Climate Policy; Climate Awareness; Egypt.

مُقدِّمـــة:

تُعتبر قضية التغيُّر المناخي قضية قديمة ومتجددة؛ فكانت ومازالت مخاطر التغيُّر المناخي شاغلاً رئيساً لكافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وأصبحت ضِمن أحد أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام العالمي والمحلي في ظل سياق التطورات المناخية المستمرة والمتسارعة والمتزايدة. بَيدَ أن معالجتها تتطلب جهوداً وتدخلات فعّالة من القيادة السياسية سواء على المستوى العالمي أو الوطني. ومن ثَم، أصبحت قضية التغيُّر المناخي من القضايا التي لها أولوية سياسية بشكلٍ كبير، ومجال مُهِم للعمل السياسي بعد أن كانت تُعد من القضايا الأقل أهمية سياسياً، إلى جانب إهمال البُعد المناخي من الاهتمام السياسي.

وترجع الأهمية المتزايدة لقضية التغيُّر المناخي والبُعد المناخي في إطار البحث السياسي، والتداول السياسي، وتناولها كقضية سياسية، لا بكونها مجرد سياسة بيئية؛ وذلك لِمَا تحمله من خطورة على أمن وسلامة الدول وأفرادها، فضلاً عن آثارها السلبية الخطيرة على كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية؛ فبعد أن كانت القضايا الشائكة في النظام الدولي تتعلق باشتباك السياسة مع الاقتصاد أو اشتباك السياسة مع الأيديولوجيا، أصبحت قضية التغيُّر المناخي تثير تهديدات عديدة للدول، منها تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وغيرها[١].

ويزداد الاهتمام السياسي بقضية التغيُّر المناخي سواء على المستوى الدولي أو الداخلي لما له من آثار وخيمه حالياً ومستقبلاً على الأمن القومي والسلام والاستقرار السياسي للدول، بسبب مخاطر وتهديدات تغيُّر المناخ، فضلاً عن التهديدات العديدة المتعلقة بالأمن المائي والأمن الغذائي، وتهديدات الأمن الإنساني نتيجة زيادة التحديات الصحية، وانتشار الفقر، وتهديدات النزوح القسري للسكان وما ينتج عنه من صراعات داخلية، وغيرها من تهديدات.

ويرجع تغيُّر المناخ بشكل رئيسي إلى النشاطات البشرية والصناعية المستمرة على نحو غير متكافئ وغير مستدام، والمتمثل في الحرق المتزايد للوقود الأحفوري في الصناعة الذي أدى إلى زيادة تركيز غاز ثاني اكسيد الكربون وانبعاثات الغازات الدفيئة في الهواء، فضلاً عن العمل على إزالة الغابات وتربية الماشية والتي تسببت أيضاً في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، مما أدى إلى الاحتباس الحراري وارتفاع متوسط درجات الحرارة عن المعدلات الطبيعية وحدوث التغيُّرات المناخية المتنوعة، وآثارها المستقبلية المكلفة والكارثية.

وتتمثل أبرز ظواهر تغيُّر المناخ في ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الظواهر المناخية من سيول وأعاصير وفيضانات مدمرة، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، كحدوث موجات غير عادية وغير مسبوقة من أنماط الطقس المتطرفة والمتغيرة سواء من حرارة أو برودة.

ووفقاً للتقرير التجميعي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والصادر في مارس عام (٢٠٢٣م)، والذي أكد على ارتفاع درجات الحرارة بالفعل بمقدار (١,١) درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، كما أشار إلى الضرورة المُلِحة لاتخاذ إجراءات أكثر طموحاً، مؤكداً على أنه بدون إجراءات تخفيف وتكيُّف عاجلة وفعالة وعادلة، فإن تغيُّر المناخ قد يهدد بشكل متزايد النظم البيئية والتنوع البيولوجي وسُبُل عيش وصحة ورفاهية الأجيال الحالية والقادمة[٢].

كما أكد تقرير فجوة الانبعاثات لعام (٢٠٢٣م) –وهو التقرير الرابع عشر والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة– على ازدياد الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة بنسبة (١,٢) في المائة بين عامي (٢٠٢١م) و(٢٠٢٢م) لتسجل مستوى قياسي جديد بعد الانخفاض الذي شهده عام (٢٠٢٠م)؛ نتيجة تأثير جائحة كورونا، كما وأكد التقرير على الحاجة المُلِحة إلى زيادة العمل المعني بالمناخ [٣].

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يتعين أن تبلغ الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة ذروتها قبل عام ٢٠٢٥، ثم يجب أن تنخفض بنسبة (٤٣%) خلال عام ٢٠٣٠، ثم يجب أن تنخفض إلى مستوى الصفر بحلول عام٢٠٥٠ [٤].

وعلى الرغم من أن الدولة المصرية ليست من ضمن الدول المتسببة في ظاهرة التغيُّرات المناخية، حيث يبلغ إسهامها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (٠,٦) – أي أقل من الواحد الصحيح – من إجمالي الانبعاثات في العالم، إلا أنها مُعرَّضة بشكل خطير لآثار تغيُّر المناخ السلبية، فهي من الدول الأقل تسبباً في حدوث التغيُّرات المناخية، ولكنها من الدول الأكثر تضرراً منها.

وأمام هذا الواقع، تزداد رغبة القيادة السياسية في الدولة المصرية بشأن الاهتمام بقضية التغيُّر المناخي، وذلك من خلال إدراك أهمية وخطورة تلك القضية عالمياً ومحلياً، ومن ثم يتعين مُواجهتها والتعامل معها؛ لذلك اتخذت عدداً من القرارات والسياسات والإجراءات من أجل تعزيز العمل المناخي الوطني، استجابةً والتزاماً بتعزيز العمل المناخي الدولي لأجل التصدي للتحديات والمخاطر التي يفرضها تغيُّر المناخ، محلياً وعالمياً.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يتطلب معالجة القضـــايا في أية دولة توافر الإرادة الســياســـية، ووجود اهتمام وتدخلات وجهود مؤثرة من جانب القيادة السـياسـية في الدولة، وتلعب القيادة السـياسـية –باعتبارها إحدى متغيرات النظام السـياسـي– دوراً محورياً في صـياغة وتنفيذ السياسات العامة لمختلف القضـايا سواء على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، كما تلعب دوراً حيوياً في اتخاذ القرارات المناسبة للتعامل مع القضايا الداخلية والخارجية.

وبناءً على ما ســبق، ولخطورة قضــية التغيُّرات المناخية وآثارها الســلبية الوخيمة، فقد توافرت الإرادة السياسية المصرية لوضع قضية التغيُّر المناخي ضمن قائمة الأولويات السياسية، وتدور مشكلة الدراسة حول محاولة معرفة آليات تعامل القيادة السياسية المصرية مع قضية التغيُّر المناخي، كما وتحاول الدراسة الإجابة عن التسـاؤل الرئيسـي: "ما آليات تعامل القيادة السـياسـية مع قضـية التغيُّر المناخي في مصـر خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤)؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي السابق عدداً من التساؤلات الفرعية، والتي تتمثل فيما يلي:

١– ما العوامل المؤثرة على آليات تعامل القيادة السياسية المصرية مع قضية التغيُّر المناخي؟
٢– ما مظاهر اهتمام القيادة السياسية المصرية بأولوية التغيُّر المناخي خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م)؟
٣– ما قرارات وإجراءات القيادة السياسية المصرية على المستوى المؤسسي تجاه قضية التغيُّر المناخي خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م)؟
٤– ما إجراءات القيادة السياسية المصرية على مستوى السياسات تجاه قضية التغيُّر المناخي خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م)؟

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضـوع إلى نُدرة الدراسـات التي تتناول آليات تعامل القيادة السـياسـية المصـرية تجاه قضـية التغيُّر المناخي، كدراسـة حالة تفصـيلية، وما اتخذته من قرارات وسـياسـات للعمل المناخي في مصـر خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م)، فمعظم الدراسـات التي تناولت مصـر تناولتها ضـمن سـياسـات دول أخرى بشـكل مختصـر وفي فترات زمنية مختلفة توقفت حتى (٢٠٢١م). وتتميز تلك الدراسـة بأنها أكثر شـمولية للحالة المصـــرية فيما يتعلق بالقرارات والســـياســـات والاهتمامات بالعمل المناخي، وأكثر حداثة في البيانات والمعلومات والتقارير الدولية والمحلية، فضـلاً عن تركيزها على آليات التعامل مع التغيُّر المناخي دون التطرق إلى الإجراءات القطاعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدداً من الأهداف، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- محاولة المساهمة في معرفة دور القيادة السياسية المصرية في مواجهة تحديات التغيُّر المناخي، من حيث الأساليب والقرارات والسياسات، وذلك خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م).

٢- محاولة الكشف عن جهود البيئة الدولية بشأن قضية تغيُّر المناخ، ومدى استجابة القيادة السياسية المصرية لتلك الجهود والتحديات لمجابهة ظاهرة تغيُّر المناخ.

٣- رصد واستعراض وتحليل القرارات والسياسات المصرية الصادرة عن القيادة السياسية وإبراز أهميتها؛ لمعرفة التوجهات الأساسية للقيادة السياسية ورؤيتها للتعامل مع قضية التغيُّر المناخي في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

٤- تسليط الضوء على الاستراتيجيات الوطنية المختلفة التي تبنتها القيادة السياسية المصرية بشأن قضية التغيُّر المناخي والقضايا المرتبطة والمتعلقة بها.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، تتمثل فيما يلي:

١- محاولة تقديم إضافة فيما يتعلق بتحليل دور القيادة السياسية في مجال العمل المناخي وتحديد الاجراءات والتدابير التي اتخذتها بخصوص المجال المناخي، وما وضعته من سياسات وخطط في هذا الشأن في مصر بشكل خاص، ومحاولة تقديم إضافة إلى الدراسات البحثية التي تتعلق بالسياسة والمناخ بشكل عام.

٢- قد تفيد الدراسة في الفهم الجيد للتوجهات السياسية الوطنية نحو تحديات التغيُّر المناخي، ومعرفة سياسات تغيُّر المناخ في مصر، وما تقوم به القيادة السياسية المصرية من جهود لتخطيط وتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.

٣- تزداد أهمية الدراسة في ظل اهتمام الدولة المصرية والقيادة السياسية زيادة الوعي بشأن تغيُّر المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة من صُنّاع القرار وواضعي السياسات والمواطنين والطلاب كافة، وأن يكونوا على دراية بالبُعد المناخي وتأثيره على التنمية المستدامة، فضلاً عن الفهم المشترك للآثار السلبية لتغير المناخ، وتداعياته. وهو أمر ضروري للعمل المناخي الوطني.

٤- كما تزداد أهمية الدراسة في ظل اقتراح الاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ في مصر (٢٠٥٠)، على قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإدراج مجال التغيُّرات المناخية في المقررات الدراسية الجامعية وبرامج الدراسات العليا، حيث يدخل موضوع التغيُّر المناخي في حقول أكاديمية ومعرفية متعددة، تتضمن العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية؛ فمجال التغيُّرات المناخية من المجالات المتشابكة والمُتشعِّبة ومتعددة التخصصات.

٥- تستمد الدراسة أهميتها في ظل ما تفرضه قضية التغيُّر المناخي من تداعيات وتحديات بيئية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وقانونية، سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي.

خامساً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج وأسلوب، حيث استخدمت منهج تحليل النظم، ومنهج القيادة السياسية، وأسلوب دراسة الحالة، على النحو التالي:

١- **منهج القيادة السياسية:** تستخدم الدراسة متغير القيادة السياسية كمنهج ووحدة تحليلية للوقوف على آليات تعامل القيادة السياسية مع قضية تغيُّر المناخ، ودورها في مواجهة تحديات التغيُّر المناخي، وذلك لفهم الرؤية السياسية والموقف السياسي المصري الذي يحيط بقضية التغيُّر المناخي كقضية بيئية له اثار سلبية وخيمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكيفية التعامل معها. فلا يمكن حدوث تقدم بشأن أية قضية دون إظهار الإرادة السياسية اللازمة لذلك، واستدامة تلك الإرادة.

٢- **منهج تحليل النظم:** تم توظيف منهج " تحليل النظم" في الدراسة فيما يتعلق بأن القرارات السياسية الصادرة عن القيادة السياسية جاءت (كمخرجات) نتيجة استجابة تلك القيادة السياسية لمطالب البيئة الخارجية – المجتمع الدولي– (كمدخلات). وكذلك نتيجة العامل الخارجي والمتمثل في خطورة الآثار السلبية للتغيرات المناخية في مصر على الرغم من انها ليست من ضمن الدول المتسببه في تلك التغيرات المناخية.

٣- **أسلوب دراسة الحالة:** دراسة الحالة هي أداة وصفية، تركز على دراسة موضوع محدد بشكل تفصيلي بهدف الوصف والتحليل الشامل للظاهرة أو الأحداث محل الدراسة. وتقتصر على حالة واحدة، يمكن أن تكون على مستوى دولة أو فرد، أو مجموعة أو منظمة أو غيرها. وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على أسلوب دراسة الحالة المصرية فيما يتعلق بآليات تعامل القيادة السياسية مع قضية تغيُّر المناخ لما لها من آثار وخيمة على الدولة المصرية.

سادساً: الإطار المفاهيمي:

تتضمن الدراسة عدد من المفاهيم الأساسية ومفاهيم ومصطلحات أخرى مرتبطة بها، تتمثل فيما يلي:

١- **مفهوم القيادة السياسية:** تعرف القيادة السياسية بأنها "نمط من السلوك يهدف إلى تنظيم جهود الجماعة نحو الأهداف المرغوب الوصول إليها"، وتظهر أهمية القيادة السياسية ودورها نحو تحقيق الأهداف السياسية المُراد تحقيقها، وتعتبر القيادة السياسية إحدى متغيرات النظام السياسي؛ ويرجع ذلك لِما لها من دور حيوي وفعال في كل من صناعة وتنفيذ كل السياسات العامة، على المستوى الداخلي أو مستوى السياسة الخارجية. وهي عملية متشابكة تتداخل فيها عدة عناصر، من تخطيط ورقابة تعكس آمال وطموحات المجتمع(٥).

٢- **مفهوم القرار السياسي:** يُعرَّف القرار السياسي بأنه "عملية تخطيط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي شاملة أو جزئية تصدر من خلال القيادة السياسية في الدولة، ويتسم القرار السياسي بعدد من الخصائص تتمثل

في أنه يصدر عن شخص ذو صفة سياسية، أو من خلال أجهزة السلطة السياسية، ويكون له قوة إلزامية، حيث يحمل في طياته قوة جبرية بالطاعة والتنفيذ، كما يتسم بصفة العمومية، حيث يمس الشؤون العامة والحاجات الجماعية(٦).

ويختلف "القرار" عن عملية صنع القرار واتخاذ القرار، فيعتبر القرار تعبيراً عن المخرجات التي ترتبط بالمواقف، في حين ترتبط عملية صناعة القرار بالموقف من مدخلات ومخرجات والتفاعل بينها. فهي عملية مُعقدة تتم عبر مراحل متعددة وتتدخل فيها عناصر مختلفة، في حين يقتصر اتخاذ القرار على الاختيار بين عدد من البدائل(٧).

٣- **مفهوم التغيُّر المناخي:** يُعرَّف التغيُّر المناخي بأنه "التغيُّرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات في نسبة تركيز الغازات المُتوَلّدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، نتيجة الأنشطة البشرية التي ترفع من درجة حرارة الغلاف الجوي، كما أنه اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والطقس والأمطار"(٨). ويرجع ذلك أساساً إلى احتراق الوقود الأحفوري، مثل: الفحم والنفط والغاز(٩).

٤- **مصطلحي "التكيُّف" و"التخفيف":**

- **التكيُّف: "التكيُّف مع تغيُّر المناخ"**: يشير التكيُّف مع تغيُّر المناخ إلى: السياسات، والاستراتيجيات، والإجراءات، والعمليات التي تسمح لبلدٍ أو منطقةٍ ما، بالتصدي للظروف المناخية المتغيرة، وإدارتها، والتأقلم معها. ويمكن للتكيف أن يكون إما تفاعلياً أو تلقائياً، فقد يحدث التكيُّف بعد أن تصبح آثار تغيُّر المناخ واضحة، أو قد يكون استباقياً، عندما يحصل التكيُّف قبل أن تظهر الآثار(١٠).
- **التخفيف: "التخفيف من آثار تغير المناخ"**: يشير التخفيف في سياسات المناخ إلى أي إجراء تتخذه الحكومات والمجتمعات والشركات والأفراد لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو منعها. وتشمل أمثله التخفيف كل من الانتقال إلى الطاقة المتجددة مثل: (الرياح والطاقة الشمسية)، والاستثمار في وسائل النقل الخالي من الكربون، وتعزيز الزراعة المستدامة واستخدام الأراضي، وزراعة الغابات حيث تعتبر مصارف للكربون، وتغيير ممارسات الاستهلاك وسلوكيات النظام الغذائي(١١).

٥- **مصطلح الاحترار العالمي:** يعني زيادة في متوسط درجة حرارة سطح الأرض، بسبب زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وهي (غاز ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان، وغازات ثاني أكسيد النتيروز، والهيدروفلوركربون، والبيروفلوروكربون، وسادس فلوريد الكبريت). تمتص هذه الغازات المزيد من الإشعاع الشمسي وتَحُول دون خروج الطاقة مما يؤدي إلى حبس المزيد من الطاقة داخل الغلاف الجوي، ومن ثَم، يحدث ارتفاع في معدل درجات الحرارة(١٢).

سابعاً: مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على عدة مصادر، كان أهمها:

١- **الوثائق الرسمية:** وتشمل الوثائق والتقارير والقرارات الرسمية، والاتفاقيات الدولية، وتتمثل تلك المصادر خلال تلك الدراسة، فيما يلي:

- الوثائق الرسمية، والمتمثلة في القرارات السياسية الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية في مصر بخصوص قضية تغيُّر المناخ، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية الصادرة عن الدولة المصرية مثل الاستراتيجية الوطنية للتغيُّر المناخي في مصر والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة. والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون. بالإضافة إلى رؤية مصر ٢٠٣٠ الأساسية والمحدثة.
- الاتفاقيات الدولية بخصوص قضية تغيُّر المناخ، كالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، واتفاق باريس.
- تقارير مؤشر أداء المناخ خلال الفترة من (٢٠١٤- ٢٠٢٤)، والصادرة عن منظمة جيرمان واتش الالمانية ومعهد نيوكلايمت وشبكة عمل المناخ.
- التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، مثل: تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من تقارير صادرة عن الأمم المتحدة وأجهزتها، وتقارير البنك الدولي المتعلقة بالتغيُّر المناخي. والتقارير الصادرة عن الصندوق الأخضر للمناخ، والتقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ).

٢- **أدوات مكتبية:** متمثلة في الكتب والبحوث العلمية المنشورة حول التغيُّر المناخي من تخصصات مختلفة، فضلاً عن الرسائل العلمية.

ثامناً: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في كل من الإطار الزماني والمكاني والموضوعي، وذلك على النحو التالي:

- **الإطار الزماني:** يتمثل في الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤م)، وذلك بداية من قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للطاقة في عام (٢٠١٤م)، وما استتبعها من قرارات وسياسات ووضع استراتيجيات خلال السنوات التالية، والتي تتعلق بتغيُّر المناخ، وتتمثل نهاية فترة الدراسة تحديداً في شهر فبراير من عام (٢٠٢٤م).
- **الإطار المكاني:** اقتصرت الدراسة مكاناً على الحالة المصرية دون غيرها من دول، مع الإشارة إلى البيئة الدولية فيما يتعلق بقضية التغيُّر المناخي وأثرها على تعامل القيادة السياسية المصرية مع قضية التغيُّر المناخي.
- **الإطار الموضوعي:** تركز الدراسة موضوعاً على ما اتخذته القيادة السياسية المصرية من إجراءات وقرارات على مستوى الرئاسة ومجلس الوزراء والوزارات المعنية، وما وضعته من سياسات واستراتيجيات وما اتخذته من تدابير للتعامل مع قضية التغيُّر المناخي.

تاسعاً: تقسيم الدراســة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، بالإضافة إلى الخاتمة والتوصيات؛ حيث يتناول **المحور الأول** من الدراسة للعوامل المؤثرة على آليات تعامل القيادة السياسية المصرية مع قضية التغيُّرات المناخية. بينما يتناول **المحور الثاني** مظاهر اهتمام القيادة السياسية المصرية بأولوية قضية التغيُّرات المناخية خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م)، بينما يركز **المحور الثالث** على إجراءات وقرارات القيادة السياسية المصرية على المستوى المؤسسي تجاه قضية التغيُّرات المناخية خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م). في حين يركز **المحور الرابع والأخير** على إجراءات القيادة السياسية المصرية على مستوى السياسات تجاه قضية التغيُّرات المناخية خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠٢٤م)، وتنتهي الدراسة **بالخاتمة وعدد من التوصيات** التي قد تهُم صُناع القرار وواضعي السياسات العامة في مصر.

المحور الأول:

العوامل المؤثرة على آليات تعامل القيادة السياسية المصرية بشأن التغيُّر المناخي

تمهيد:

يركز هذا المحور من الدراسة على تحديد العوامل المؤثرة على آليات تعامل القيادة السياسية المصرية بشأن ملف التغيُّر المناخي، ويمكن فهم أهمية تلك العوامل في ضوء تعامل القيادة السياسية مع قضية التغيُّر المناخي باعتبارها قضية ذات أولوية على أجندة العمل الحكومي، ويمكن بلورة تلك العوامل في النقاط التالية:

أولاً: تحديات وخطورة التغيُّرات المناخية وأثرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عالمياً ومحلياً.

وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام (٢٠٢٢م)، والصادر عن الأمم المتحدة، فإن العالم على شفير كارثة مناخية، وأشار التقرير أيضاً إلى أن موجات الحر الشديدة وحالات الجفاف الشديدة والفيضانات المتزايدة الناتجة عن تغير المناخ تؤثر بالفعل في بلايين البشر في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع حدوث تغيرات في درجات الحرارة العالمية من سنة إلى أخرى، ومع ارتفاع درجات الحرارة، يشهد العالم مزيداً من ظواهر الطقس المتطرفة؛ وهو ما يفسِّر ذوبان القمم الثلجية والأنهار الجليدية، والحرارة الشديدة وهطول الأمطار، وارتفاع مستوى سطح الأرض، وغيرها من أحداث مناخية كارثية [١٣].

ووفقاً للتقرير الأممي الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عام (٢٠٢٣م)، فقد تخطت حالة المناخ كل التوقعات بشكل يُنذِر بالسوء، حيث وصلت مستويات غازات الاحتباس الحراري، ودرجات حرارة سطح الأرض وحرارة المحيطات، وارتفاع سطح البحر، وتقلص مساحات الأنهار الجليدية، لأرقام قياسية[١٤]. وقد شهد عام (٢٠٢١م)، درجات حرارة قياسية في كندا، وفيضانات قاتلة في أوروبا وآسيا، وجفاف في أجزاء من أفريقيا

وأمريكا الجنوبية[١٥]. ويمكن الإشارة إلى عدد من التحديات المناخية على المستوى العالمي والوطني، تتمثل فيما يلي:

١- **خطورة التغيُّرات المناخية عالمياً:**

- **أزمة الأمن المائي:** يؤثر تغيُّر المناخ على مياه العالم بطرق معقدة، بداية من تغير أنماط هطول الأمطار غير المتوقعة إلى انكماش الصفائح الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحدوث الفيضانات المدمرة وزيادة الجفاف. وكل ذلك سيؤدي إلى وجود أزمة مياه تؤثر على كافة أوجه الحياة البشرية [١٦].
- **أزمة الزراعة والأمن الغذائي:** وفقاً لتقرير منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة (الفاو) لعام (٢٠٢٣م)، يزداد تعرض قطاع الزراعة في جميع أنحاء العالم لمخاطر الاختلالات الناتجة عن الأخطار المناخية وآثارها المتنوعة من فيضانات، وندرة المياه، والجفاف والأوبئة، فيؤثر تغير المناخ وانتشار الأوبئة على الانتاج الزراعي وسلاسل القيمة، ويؤدي ارتفاع أو انخفاض درجة الحرارة غير المتوقع إلى تلف المحاصيل، ومن ثم تراجع إنتاج المحاصيل، حيث يؤدي تراجع إنتاج المحاصيل إلى ارتفاع أسعار الاغذية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الأمن الغذائي[١٧].
- **تزايد الصراعات بين الدول:** ستؤدي ازمات المياه والغذاء إلى تفاقم التوترات والصراعات بين الدول وبعضها البعض.
- **تزايد الكوارث الطبيعية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي:** أصبحت بعض المناطق في بعض الدول أكثر عرضه للكوارث الطبيعية مثل: (السيول والفيضانات المدمرة والاعاصير).
- **أزمة اللاجئين المناخيين: الهجرة والنزوح الجماعي القسري:** (زيادة ظاهرة لاجئ المناخ) تتسبب التغيُّرات المناخية في تهجير عدد من الناس؛ بسبب ارتفاع سطح البحر، ويحدث إجبار الناس على ترك أماكنهم ومنازلهم، مما يؤدي إلى أزمات لاجئين بسبب نزوح تلك الافراد قسرياً [١٨].
- **الخسائر الاقتصادية للدولة:** تؤدي التغيُّرات المناخية إلى خسائر اقتصادية كبيرة للدول؛ نتيجة تلف المحاصيل وحدوث السيول والفيضانات ونزوح السكان وانتشار الحرائق، فكل ذلك يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد.
- **انتشار الامراض والأوبئة:** ينتج عن تغير المناخ أمراض مباشرة وغير مباشرة، فينتج عن ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية القاسية وزيادة الجفاف مخاطر صحية عديدة، كأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي وضربات الشمس. ويتضمن تغيُّر المناخ انتشار أمراض غير مباشرة أيضاً كانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه والغذاء والكائنات الحاملة للأمراض وانتشار الأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى البشر مثل الملاريا وسارس وغيرها. كما ستزيد الفيضانات من فرص الإصابة بالأمراض الطفيلية[١٩].
- **التداعيات على الأمن القومي والاستقرار السياسي:** كل ما سبق ذكره من آثار سيؤثر على الأمن القومي والاستقرار السياسي للدولة، على المستوى الداخلي. وكذلك على مستوى السياسة الخارجية،

فالعبء المناخي عابراً للحدود، إن ازدياد الاحتباس الحراري العالمي سيجعل التغيُّر المناخي والعلاقة بين المناخ والأمن محوري السياسة الخارجية بشكل متزايد، وتزداد أهمية البعد الأمني للتغيُّر المناخي حالياً ومستقبلاً حيث يشكل التغيُّر المناخي خطراً على السلام والاستقرار[٢٠].

٢- خطورة التغيُّرات المناخية على الدولة المصرية:

أشار قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم (٢٤٠) لسنة (٢٠٢٣م)، إلي أن مصر تتعرض بشكل خطير لآثار تغيُّر المناخ، الآثار المناخية الرئيسية متعددة القطاعات، ومن المرجح أن تشمل انعدام الأمن الغذائي، زيادة التباين في تدفق مياه النيل، زيادة الاجهاد الحراري، وتسرب المياه المالحة في الدلتا[٢١].

فيتأثر الأمن المائي المصري بتغيُّر المناخ تأثراً كبيراً، ووفقاً لبيان مصر أمام الجلسة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مارس عام (٢٠٢٣م)، والذي القاه وزير الموارد المائية والري المصري، أوضح من خلاله خطورة تغيُّر المناخ على الأمن المائي في مصر، حيث أشار إلى أن مصر تعد دولة المصب الأخيره بنهر النيل، ومن ثم، فهي لا تتأثر فقط بالتغيُّرات المناخية التي تحدث في حدودها، ولكن تتأثر ايضاً بالتغيُّرات المناخية التي تحدث لسائر دول حوض النيل بأكمله[٢٢]. ومن ثم، يصبح الأمن المائي المصري عُرضة لأي تطورات تحدث في دول المنبع نتيجة التغيُّر المناخي.

ووفقاً للأجندة المُحدَّثة من رؤية مصر ٢٠٣٠، والصادرة في عام (٢٠٢٢م)، فإن مصر تُعَد من أكثر الدول تعرضاً للتغيُّرات المناخية نظراً لظروفها الجغرافية التي تجعلها تقع في حزام المناطق القاحلة. حيث تعتمد مصر بشكل كامل على مياه النيل بسبب ندرة الأمطار، هذا إلى جانب تركز السكان في دلتا النيل المُهددة بغمر مياه البحر المتوسط للأجزاء الشمالية منها. وتُعد مصر الأكثر تضرراً من زيادة الاحترار العالمي نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض. ومن ثم، تهديد الارتفاع النسبي في مستوى سطح البحار. لذا يقترن التغيُّر المناخي بعدد من التحديات في مصر، أبرزها زيادة حدة موجات الحرارة والبرودة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة، إلى جانب تحديات الفجوة الغذائية والفجوة المائية[٢٣].

ثانياً: البيئة الدولية: الجهود والاتفاقيات والالتزامات الدولية بشأن تغيُّر المناخ وتأثر والتزام الدولة المصرية بها.

١- مخاوف صانعي السياسة الدوليين وجهودهم تجاه قضية تغيُّر المناخ.

لقد كان التأثير السلبي للقضايا البيئية، ومنها قضية تغيُّر المناخ مصدر قلق دائم لمنظمة الأمم المتحدة منذ السبعينيات من القرن العشرين، لذلك عقدت العديد من المؤتمرات بشأن إعادة التفكير في العلاقة بين البشر والطبيعة، وحماية البيئة من التهديدات، وكان أول وأهم هذه المؤتمرات هو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والذي عقد في ستوكهولم بالسويد في عام (١٩٧٢م)، ويعتبر نقطة مرجعية لاستخدام الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية[٢٤].

وظلت المخاوف لصانعي السياسة الدوليين تزداد بشأن تغيُّر المناخ، لذلك جاء المؤتمر الأول للمناخ المنعقد في عام (١٩٧٩م) في جنيف بسويسرا، وأعرب من خلاله عن القلق من أن "استمرار توسع الأنشطة على الأرض قد يتسبب في تغيرات إقليمية كبيرة وممتدة وعالمية للمناخ"، وأكد مؤتمر عام (١٩٨٥م) على هذا القلق[٢٥].

٢- إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (التابعة للأمم المتحدة).

في عام (١٩٨٨م)، تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) Intergovernmental Panel on Climate Change التابعة للأمم المتحدة كهيئة علمية، للتعاون الدولي بشأن قضية التغيُّر المناخي. والتي تعد من أكثر الجهود الدولية واسعة النطاق لضمان تقييم علمي موثوق به لتغيُّر المناخ وتقديم المشورة بشأن استراتيجيات الاستجابة، ويصدر عن الهيئة عده تقارير تقيميه سنوية [٢٦].

وأكدت التقرير المجمع الصادر عن الهيئة في عام(٢٠٢٣م)، على الحاجة الملحة في اتخاذ إجراءات مناخية متكاملة على المدي القريب، وإن إجراءات الحكومة على المستويات الوطنية والدولية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص تلعب دوراً محورياً وحاسماً في تمكين وتسريع التحول في مسارات التنمية نحو الاستدامة والتنمية المستدامة القادرة على الصمود أمام المناخ. والتي تشمل الالتزام السياسي والمتابعة، والسياسات المنسقة، والتعاون الاجتماعي والدولي، وإدارة النظم الايكولوجية، والحوكمة الشاملة، وتنوع المعرفة، والابتكار التكنولوجي، والرصد والتقييم، وتحسين الوصول إلى الموارد المالية الكافية خاصة للمناطق والمجتمعات النامية[٢٧].

٣- أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية واتفاقية باريس بشأن تغيُّر المناخ.

- **التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ:**

في عام (١٩٩٢م)، اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ(UNFCCC)، والتي أقرت خلال قمة الأرض التي عُقدت في ريو دي جانيرو في يونيو (١٩٩٢م) بالبرازيل، ودخلت حيز التنفيذ في "٢١ مارس ١٩٩٣م"، بهدف تحقيق استقرار تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة[٢٨].

وبموجب المادة الرابعة، من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ، الفقرة (١)-(ب)، تلتزم جميع الأطراف "بصياغة وتنفيذ ونشر وتحديث برامج تحتوي على إجراءات للتخفيف من تغيُّر المناخ" بشكل منتظم. ومن ثم، فيوجد التزامات إجرائية وأخرى موضوعية، على الدول الأطراف، تتمثل **الالتزامات الإجرائية:** (التزام "بصياغة" و"نشر" و"تحديث" البرامج و"اعتماد سياسات")، بالإضافة إلى **الالتزامات الموضوعية** والتي تتمثل في: (التزام "بتنفيذ.. البرامج" و"اتخاذ.. إجراءات" تتوافق مع سياساتها)[٢٩].

- **مؤتمر الأطراف (COP): الهدف والهيكلية:**

أسست الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، مؤتمر الأطراف Conference of Parties (COP), بوصفة الهيئة العليا لتنفيذ الاتفاقية واتخاذ القرارات، ويجتمع المؤتمر بشكل منتظم منذ عام ١٩٩٥، فيعقد مره

كل عام – باستثناء (Cop 26) تم إرجاءه للعام من العام ٢٠٢٠م إلى العام ٢٠٢١م بسبب جائحة كورونا– ويهدف إلى استعراض كيفية تنفيذ الاتفاقية الإطارية من خلال الدول الأطراف وتنفيذ أي صكوك قانونية أخرى ذات صلة يعتمدها مؤتمر الأطراف لتحقيق أهداف الاتفاقية. وضم مؤتمر الأطراف (١٩٨) طرفاً تُمثِّل (١٩٧) دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي(٣٠). وللمؤتمر أمانة عامة تقوم على التنسيق بين الدول، ومكتب تنفيذي يستلم تقارير الدول عن أدائها المناخي" البصمة المناخية" وذلك للعمل على تحسين الوضع المناخي العالمي(٣١).

- **اتفاقية باريس: كاتفاقيه أحدثت فارقاً في العمل المناخي ومُلزِمة لكافة الأطراف:**

احدثت اتفاقية باريس(٢٠١٥)، الصادرة عن المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (Cop21) فارقاً، حيث تتضمن التزامات من جميع الدول للحد من انبعاثاتها والعمل معاً للتكيف مع آثار تغيُّر المناخ، وتدرك الاتفاقية أهمية مشاركة جميع مستويات الحكم ومختلف الجهات الفاعلة، وفقاً للتشريعات الوطنية لكل الدول الأطراف، في التصدي لتغيُّر المناخ(٣٢).

وتعتبِر اتفاقية باريس الرقم (١,٥) درجة مئوية، هو الحد الذي يطمح إليه العالم لمتوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية لتجنب أسوأ عواقب وتهديدات تغيُّر المناخ على الإنسان والبيئة، والتي يتعرض لها كل جانب من جوانب الحياة البشرية، والتي تنبع من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، لأن ارتفاعها سيؤدي إلى المزيد من العواصف المدمرة، والفيضانات الساحلية الكارثية، وموجات الحر الشديدة والمميتة، وزوال الشعب المرجانية، وانتشار الجوع والأمراض الناتجة عن التغيُّرات المناخية(٣٣).

٤- تصديق الدولة المصرية على اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية باريس والالتزام بها.

تُعَد الدولة المصرية أحد أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك أحد أطراف اتفاق باريس، حيث صدقت مصر على الاتفاقيتين، فقد انضمت للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤م، بالقرار الجمهوري رقم (٣٨٦) لسنة ١٩٩٤م، وانضمت ايضاً لاتفاق باريس لمواجهة التغيُّر المناخي في عام ٢٠١٧م، بعد أن صدق عليه مجلس النواب المصري في ٤ مايو ٢٠١٧م، وذلك بعد قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٦٦) لسنة ٢٠١٦(٣٤). ومن ثم، فمصر ملزمة بتنفيذ ما جاء فيها، وتلعب القيادة السياسية دوراً محورياً في تنفيذ ما جاء بها.

ثالثاً: العمل المناخي أحد أهداف التنمية المستدامة لأجندة الأمم المتحدة (٢٠٣٠).

جاء الهدف (١٣) من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ليعبر عن العمل المناخي، ويعد تغير المناخ وآثاره أحد التحديات الكبرى التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر على الهدف (١٣)، فيدعو المقصد (١٣-٢) الدول إلى إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. وترتبط بشكل غير مباشر بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، حيث يؤثر تغير المناخ سلباً ويُلحق الضرر بصحة الإنسان (الهدف"٣")، والازدهار (الهدف"٨")، تفاقم الآثار السلبية للهجرة والتوسع الحضري (الهدف"١١")، كما يؤثر على (الهدف"١") فيما يتعلق بالقضاء على

الفقر، حيث سيؤدي التغيُّر المناخي إلى انتشار الفقر، و(الهدف"١٦") فيما يتعلق بالسلام والعدل، حيث يؤثر التغيُّر المناخي على الاستقرار والعدالة المناخية [٣٥].

وفي عام (٢٠٢٣م)، صدر عن الأمم المتحدة تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأكد من خلال الهدف (١٣) على أن العالم أصبح يشهد بالفعل موجات غير مسبوقة من الاعاصير والفيضانات وحرائق الغابات والإجهاد الحراري. وأن الفشل في تحقيق الهدف (١٣) من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعدم ضمان خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل سريع وعلى نطاق كبير وبشكل مستدام، سيؤدي إلى تغير مناخي خطير على البشر ولكل الكائنات الحية [٣٦].

رابعاً: تزايد الدعاوي القضائية بشأن التقاضي المناخي عالمياً ضد الشركات والحكومات.

يشكل التغيُّر المناخي تحدياً هائلاً بيئياً وسياسياً وقانونياً، ووفقاً لتقرير عن الاتجاهات العالمية للتقاضي بخصوص قضايا المناخ، والتي نشر في يونيو من عام(٢٠٢٢م) من قبل معهد "غرانثام" لأبحاث البيئة والتغيُّر المناخي، ومركز اقتصاديات وسياسات تغيُّر المناخ ، أصبح يوجد العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة أمام محاكم وهيئات قضائية دولية أو إقليمية عديدة سواء ضد عدد ليس قليل من الحكومات أو الشركات فيما يتعلق بقضايا التغيُّر المناخي، ومازال التقاضي يتوسع بشأن تغيُّر المناخ، وتمهد هذا القضايا إلى تطبيق أكثر صرامة للقوانين البيئية على مستوي العالم[٣٧]. وتزداد الدول قلقاً بشأن قدرتها على الالتزام لاحقاً على الاتفاقيات البيئية الدولية[٣٨].

خامساً: مؤشر أداء تغيُّر المناخ وأهميته بين الدول:

يصدر مؤشر أداء تغيُّر المناخ (Climate Change Performance Index) عن منظمة جيرمان واتش الألمانية (German watch) ومعهد المناخ الالماني نيوكلايمت (New Climate) والشبكة الدولية للعمل المناخي (Climate Action Network) بشكل سنوي منذ عام (٢٠٠٥م)، وانضمت مصر للمؤشر منذ عام(٢٠١٢م).

ووفقاً للمؤشر يتم تحديد النسبة المئوية وفقاً لأربعة معايير، تتمثل في: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (٤٠%) من النسبة المئوية، الطاقة المتجددة (٢٠%)، استهلاك الطاقة (٢٠%)، سياسات المناخ (٢٠%). وفي مجال سياسة المناخ، يقيم المؤشر التقدم الذي تحرزه الدول في تنفيذ السياسات التي تعمل على تحقيق أهداف اتفاق باريس ٢٠١٥، وينقسم التقييم فيه إلى نسبة (١٠%) أداء السياسات الوطنية، ونسبة (١٠%) أداء السياسات الدولية.

١- الأهمية السياسية لمؤشر أداء تغيُّر المناخ:

يثير مؤشر أداء تغيُّر المناخ السنوي (CCPI) مناقشات عامة وسياسية مهمة داخل الدول التي يتم تقييمها، حيث يهدف المؤشر إلى تعزيز الشفافية في سياسات المناخ الدولية، ويمكن من خلال تلك المؤشر مقارنة جهود حماية المناخ والتقدم الذي تحرزه كل دولة على حده وتحديد الدولة الرائدة والمتأخرة في حماية المناخ ومواجهة تغيُّر المناخ [٣٩].

ويعتبر المؤشر أداة مراقبة واتصال لحماية المناخ، ويستخدم بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة المالية لتقييم السندات الحكومية والنظر إلى إذا كانت الاستثمارات تُجرى في البنى التحتية والتطورات التكنولوجية منخفضة أو عالية الانبعاثات [٤٠].

٢- مؤشر أداء المناخ لعام (٢٠٢٤) والاهتمام بالطاقة المتجددة في قضية التغيُّر المناخي:

أظهر مؤشر الأداء المناخي للعام (٢٠٢٤م)، والصادر في ديسمبر(٢٠٢٣م) أهمية تعزيز صعود الطاقة المتجددة لتدعيم العمل المناخي العالمي وتخفيف حده تغيُّر المناخ، وأنه يجب على الدول أن تتخلي في استراتيجيتها المستقبلية عن الوقود الأحفوري، وأن تضع الحكومات أهدافاً قوية لتوسيع الطاقة المتجددة، وأكد المؤشر على أن الالتزامات السياسية القوية والمستقرة بجانب الرؤي طويلة الاجل هي الأساس لاستمرار صعود مصادر الطاقة المتجددة [٤١].

ويؤكد المؤشر على أن قطاع الطاقة يساهم بشكل كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أي بلد. وتشير نتائج تقييم المؤشر لقطاع الطاقة المتجددة في عام (٢٠٢٤م)، إلى وجود مجال كبير للتحسين في تخفيف الانبعاثات من خلال نشر الطاقة المتجددة بشكل أسرع [٤٢].

٣- ترتيب الدولة المصرية في مؤشر أداء تغيُّر المناخ خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م):

بقراءة التقرير يتضح أن وفقاً للمؤشر تعتبر مصر ذات أداء متوسط في جهود مكافحة التغيُّر المناخي من بين تقييم (٦٣) دولة بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي (على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو طرف واحد بجميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين فيه). وكالعادة يترك المؤشر الثلاثة مراكز الأولي فارغة.

وتحتل مصر في مؤشر أداء التغيُّر المناخي لعام (٢٠٢٤م)، ترتيب (٢٢). وكان تقيمها متفاوتاً في المجالات الأربعة الرئيسة لعام (٢٠٢٤م)، حيث كانت "عالية" في انبعاثات الغازات الدفيئة، بترتيب (٧)، و"عالية" في استخدام الطاقة، بترتيب (١٢)، و"منخفضة" في سياسة المناخ، برتيب (٣٩)، و"منخفضة جداً" في الطاقة المتجددة بترتيب (٥٤).

ويوضح الجدول رقم (١) ترتيب مصر عالمياً وعربياً في مؤشر أداء المناخ خلال عشر سنوات في الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م).

جدول رقم (١)

ترتيب مصر عالمياً وعربياً في مؤشر أداء المناخ خلال الفترة من (٢٠١٤- ٢٠٢٤م).

السنـــة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الترتيب عالميـاً	٢٦	٢٤	٣٠	٢٣	٢٨	٢٤	١٩	٢٢	٢١	٢٠	٢٢
النسبـــة (%)	٥٩,٠٠	٥٩,١٩	٥٦,٩٦	٥٨,٧٥	٥٤,٠٢	٥٧,٤٩	٥٧,٥٣	٥٤,٣٣	٥٩,٧٤	٥٩,٣٧	٦١,٨٠
الترتيب عربيـاً	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب	الثانية بعد دولة المغرب

المصدر: من إعداد الباحثة، استناداً إلى التقارير السنوية لكل عامٍ على حِدة، والصادرة عن مؤشر أداء المناخ.

وبالنظر إلى الجدول السابق، تحتل مصر في مؤشر أداء مكافحة التغيُّر المناخي لعام(٢٠٢٤م)، المرتبة (٢٢)، بنسبة (٦١,٨٠%)، **بانخفاض درجتين تراجع** عن العام السابق (٢٠٢٣م)، الذي احتلت فيه مصر المرتبة (٢٠) في جهود مكافحة التغيُّر المناخي. وعلى الرغم من تراجع الترتيب، إلا أنه يلاحظ حدوث ارتفاع في النسبة المئوية عن عام(٢٠٢٣م) بنسبة (٢,٤٣%). وعلى الرغم من تحسن النسبة المئوية منذ (عام ٢٠١٤م حتى عام ٢٠٢٤م)، بزيادة قدرها (٢,٨٠%)، إلا انه يعتبر تحسن بطيء خلال فترة عشر سنوات.

سادساً: تقارير البنك الدولي حول قضايا التغيُّر المناخي ووضع مصر من خلاله.

يقوم البنك الدولي بنشر تقارير دورية بخصوص المناخ والتنمية وقد اشار تقرير مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالمناخ والتنمية لعام(٢٠٢٣م)، إلى أن بعض الدول ومنهم مصر قد قامت بإنشاء مؤسسات متخصصه لإدارة تغيُّر المناخ، ولكن لا يوجد آليات تنسيق فعالة للعمل الحكومي الشامل بين مختلف الجهات المعنية بشأن تغيُّر المُناخ ، واعتبر التقرير أن ترتيبات التنسيق الفعالة في غاية الأهمية، نظراً للطبيعة متعددة القطاعات لسياسة تغيُّر المُناخ[٤٣].

سابعاً: مطالبة الدول بالإعداد والتبليغ عن المساهمات المحددة وطنياً وتحديثها (كل خمس سنوات):

١- مضمون المساهمات المحددة وطنياً وفقاً لاتفاقية باريس ٢٠١٥.

تعد المساهمات المحددة وطنياً(NDCs) تعهدات مُناخية وخطط عمل يتعين على كل دولة تطويرها بما يتماشى مع هدف اتفاقية باريس في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. وتحدد المساهمات المحددة وطنياً

أولويات التخفيف والتكيف التي ستتبعها البلدان لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات، والتكيف مع تغير المُناخ، واستراتيجيات التمويل بالإضافة إلى نهج المراقبة والتحقيق(٤٤).

٢- أهمية نشر تقارير المساهمات المحددة وطنياً بين الدول.

أوضح تقرير مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالمناخ والتنمية لعام (٢٠٢٣م) على أهمية تقارير المساهمات المحددة وطنياً، فقد أشار إلى أن عملية إعداد ونشر تقارير المساهمات المحددة وطنياً توفر فرص للتعاون بين الحكومات والمستثمرين من القطاع الخاص والمواطنين والمؤسسات المالية الدولية وشركاء البنك الدولي بشأن التنمية والعمل المناخي، مع تحسين التنسيق على مستوى الدولة (٤٥).

المحور الثاني:

مظاهر اهتمام القيادة السياسية المصرية

بأولوية قضية التغيُّر المناخي خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤ م)

تمهيد:

يحاول هذا المحور من الدراسة إلقاء الضوء على بعض مظاهر اهتمام القيادة السياسية بأولوية قضية التغيُّر المناخي، وذلك خلال الفترة من (٢٠١٤- ٢٠٢٤م)، ويمكن إيجاز مظاهر هذا الاهتمام في النقاط التالية:

أولاً: اهتمام السيد رئيس الجمهورية بحضور مؤتمرات وفاعليات المناخ الدولية:

١- تَولّي السيد رئيس الجمهورية، عبد الفتاح السيسي، لجنة الرؤساء الأفارقة المعنيّة بتغيُّر المناخ، وذلك في عامي (٢٠١٥م) و(٢٠١٦م)، كما وأطلق مبادرتين أفريقيتين؛ أحدهما تتعلق بالطاقة المتجددة في أفريقيا والأخرى تتعلق بدعم جهود التكيُّف في افريقيا.

٢- حِرص رئيس الجمهورية على حضور كثير من المؤتمرات والفعاليات التي تتعلق بقضية تغيُّر المناخ، ومنها حضور مؤتمر باريس ٢٠١٥ (**Cop21**)، وإلقاؤه كلمة نيابةً عن قارة أفريقيا، ومؤتمر جلاسكو (**Cop26**) ببريطانيا في نوفمبر عام (٢٠٢١م)، كذلك قمة برست بفرنسا عام (٢٠٢٢م)، قمة بيترسبرج للمناخ في يوليو عام (٢٠٢٢م)، واستضافة ورئاسة مصر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (**Cop27**) بشرم الشيخ في عام (٢٠٢٢م)، والمشاركة في قمة المناخ (**Cop28**) في دبي عام (٢٠٢٣م).

ثانياً: استضافة مصر لمؤتمر الأطراف (Cop27) في عام ٢٠٢٢:

استضافت مصر مؤتمر الأطراف السابع والعشرون للتغيُّر المناخي (Cop27)، والذي عُقِدَ بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر عام (٢٠٢٢م)، ويأتي ذلك بعد إعلان مصر استضافة المؤتمر خلال مؤتمر "جلاسكو ٢٠٢١". وتتيح رئاسة مصر لمؤتمر المناخ فرصة كبيرة لمصر لتدعيم دورها على مستوى العمل المناخي، خاصة في ظل طموح مصر في أن تصبح رائدة إقليمياً في مجال تغيُّر المناخ(٤٦).

- **من أهم مُخرجات (Cop27): التفاوض على إنشاء صندوق "الخسائر والأضرار" لمساعدة الدول الأكثر تضررًا:**

في ٦ نوفمبر ٢٠٢٢، طرحت الدولة المصرية مُقترحًا خلال الجلسة الإجرائية لمؤتمر المناخ (Cop27) يتضمن إدراج بند "الخسائر والأضرار" على جدول الأعمال، ولأول مرة على المستوى التفاوضي يتم إدراج بند الخسائر والأضرار على جدول أعمال مؤتمرات المناخ بعد الرفض من قِبَل الدول المتقدمة إدراج هذا البند لسنواتٍ عديدة، على الرغم من إسهامها بشكل كبير في الانبعاثات المُسبِبة للاحترار المناخي(٤٧).

ويتضمن ذلك البند ضرورة إنشاء صندوق "الخسائر والأضرار"، والمنصوص عليه في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، والمتعلق بتمويل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ بالدول النامية "الأكثر تضرراً". وتعد هذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها القضية؛ وذلك لمعالجة الخسائر والأضرار والتعويضات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية والمتضررة بشكل أكبر من مخاطر التغير المناخي على الرغم من أن الدول النامية لا تساهم بشكل كبير في الانبعاثات عكس الدول المتقدمة، واختتمت (Cop27) مفاوضاتها بالاتفاق على تأسيس صندوق "الخسائر والأضرار"، لمساعدة "الدول الأكثر تضررًا" من التغيُّرات المناخية، وتحمل الدول المتقدمة التكاليف المتزايدة للأضرار الناجمة عن تلك التغيرات(٤٨).

- **حديث مصر باسم القارة الأفريقية خلال مؤتمر (Cop27):**

ركَّزَ الخطاب المصري خلال مؤتمر (Cop27) بشكل واسع على القارة الأفريقية، وتحدثت الدولة المصرية باسم دول أفريقيا، باعتبار أن مصر تقود العمل الأفريقي في استخدام الهيدروجين الأخضر. واستعرضت القيادة السياسية المصرية الآثار السلبية للتغيُّر المناخي على كافة دول قارة أفريقيا(٤٩).

ثالثاً: الاهتمام بتناول البُعد المناخي في "رؤية مصر ٢٠٣٠" والمُحدَّثة عام (٢٠٢٢م):

نظراً لأهمية وخطورة قضايا التغيُّر المناخي، وبعد أن كانت استراتيجية التنمية المستدامة المصرية ٢٠٣٠ تتناول بعد التنمية البيئية بشكلٍ عام، جاءت نسخة "رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة" بعد ست سنوات لتتضمن البُعد البيئي مع ذكرها صراحةً لهدف "مواجهة تحديات تغيُّر المناخ".

وقد تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠– والتي أطلقت في عام (٢٠١٦م) – البُعد البيئي للتنمية المستدامة في المحور التاسع، والذي أكد على أن البُعد البيئي يُعد محوراً أساسياً في كافة القطاعات

التنموية والاقتصادية، كما أكدت الاستراتيجية على التزام مصر بمسؤولياتها بموجب الاتفاقيات البيئية الدولية[٥٠]. أما في النسخة المُحدّثة للاستراتيجية والصادرة عام (٢٠٢٢م)، فقد وضعت ضمن أهدافها العامة التي تسعى لتحقيقها مواجهة تحديات تغيُّر المناخ، وذلك تحت الهدف الثالث والمُتَمَثّل في العمل على وجود نظام بيئي متكامل ومُستدام[٥١].

رابعاً: الاهتمام بالحديث عن أهمية تمويل المناخ للدول النامية وفقاً لتنفيذ المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة.

أكدت مصر على ضرورة تنفيذ المادة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيُّر المناخ، والتي تنص على أن: "الأطراف المتقدمة يجب أن تُقدِّم الدعم للبلدان النامية في تنفيذ التزاماتها"؛ فالجهود الوطنية المصرية وحدها لن تكون قادرة على تحقيق تطلعات الدولة في المساهمة في جهود الحد من تغيُّر المناخ على المستوى الدولي، بالاعتماد فقط على الموارد المحلية. وتم تأكيد ذلك أثناء طرح مصر خطة العمل الخاصة بها، في الإعلان الأول لخطة المساهمات الوطنية في عام (٢٠١٥م) [٥٢]، وفي كل المؤتمرات والمناسبات المتعلقة بالعمل المناخي الدولي.

خامساً: الاهتمام بتوقيع اتفاقيات مِنَح مساعدة لتمويل تعزيز مصر على التكيُّف والتخفيف.

تتناول الدراسة في هذا الشأن **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٢٣**[٥٣] **بعد موافقة مجلس النواب**، بشأن الموافقة على اتفاقية منحة المساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة تغيُّر المناخ.

أ/ طبيعة القرار: اتفاقية منحة مساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مبادرة تغيُّر المناخ، بمبلغ (١٥) مليون دولار أمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ب/ هدف الاتفاقية: تهدف الاتفاقية إلى تعزيز قدرة مصر على التكيُّف والتخفيف من الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتغيُّر المناخ.

ج/ النتائج المستهدفة من الاتفاقية: من أجل تحقيق هدف الاتفاقية تسعى الاتفاقية إلى تحقيق النتائج التالية: تعزيز النُظم المناخية، وتعزيز تمويل البنية التحتية للمناخ، وتطوير وإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة السياحة وتحسينها لبناء قدرة الأصول الطبيعية والثقافية على الصمود مع زيادة الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

سادساً: اهتمام الدولة المصرية بوضع خطة الاستثمار المناخي في مصر.

في عام (٢٠٢٣م)، تم نشر "خطة الاستثمار المناخي في مصر: من استراتيجية المناخ إلى خطة الاستثمار" على الصفحة الرسمية لصندوق المناخ الأخضر، حيث يُعَد الصندوق الأخضر بمثابة أكبر صندوق تمويلي للمناخ في العالم، وهو أداة تمويل مخصصة للدول النامية ضمن هيكل المناخ العالمي، والذي تم إنشاؤه في عام (٢٠١٠م)، بموجب "اتفاقيات كانون".

ووفقاً لخطة الاستثمار المناخي في مصر، تم إبراز جهود الدولة المصرية في الاستثمار المناخي، للحصول على تمويل للمشروعات من صندوق المناخ الأخضر، كما وأوضحت الخطة عدداً من النقاط المحورية، والتي يمكن إيجازها كما يلي[٥٤]:

١- **مصر أول دولة تعتمد نهج تخطيط الاستثمار من خلال الصندوق الأخضر للمناخ:** حيث أوضحت خطة الاستثمار أن مصر تُعتبر أول دولة تعتمد نهج تخطيط الاستثمار من خلال الصندوق الأخضر للمناخ، كما وتم من خلال خطة الاستثمار عرض أولويات الدولة المصرية الرئيسية الشاملة للتنمية منخفضة الانبعاثات والتصدي لتغيُّر المناخ.

٢- **تماشي خطة الاستثمار مع أهداف استراتيجية المناخ:** حيث حرصت الدولة المصرية أن تكون خطة الاستثمار مرتبطة بأهداف الاستراتيجية الوطنية للمناخ التي تبنتها الحكومة المصرية، بالإضافة إلى الفرص الأخرى التي تم تحديدها من خلال الحوار مع المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية والوزارات المعنية ذات الصلة.

٣- **تحديد قائمة بمشاريع التخفيف لتعظيم مصادر التمويل المتاحة:** هدفت خطة الاستثمار تحديد قائمة بالمشاريع الرئيسية والتخفيف في قطاعات الزراعة والمياه والنقل والطاقة والنفايات، والأنظمة البيئية، كما تم وضع ملخصات لأفكار المشروع للسماح بتقييم أكثر شمولاً وتقدير لاحتياجات تمويل المناخ لكافة الأفكار الاستثمارية التي تم تحديدها.

٤- **صياغة مجموعة من خيارات التكيُّف والتخفيف:** تم صياغة تلك الخيارات من خلال مراجعة شاملة للسياسة الوطنية والخطط القطاعية، بالإضافة إلى استشارة أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة مع مسؤولي الوزارات المعنية، وشمل ذلك مناقشات مع وزارات البيئة والزراعة والري والموارد المائية والنقل والكهرباء والطاقة المتجددة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والتعاون الدولي وهي خطوة مهمة لعملية تخطيط الاستثمار، كما تحصَّلت مصر على تمويل من الصندوق لدعم عددٍ من المشاريع.

سابعاً: إعلان الدولة المصرية عن الخطة الثانية المُحدّثة عن مساهماتها الوطنية في ٢٠٢٣م.

في يونيو من عام (٢٠٢٣م)، أعلنت اللجنة العليا للمجلس الوطني للتغيُّرات المناخية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، انتهاء مصر من التحديث الثاني لخطة المساهمات الوطنية المُحدثة، فيما يخص نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، في إطار التنسيق بين وزارتي البيئة والكهرباء والطاقة المتجددة[٥٥].

ويعتبر ذلك خطوة هامة في فتح المجال للحصول على التمويلات الإنمائية المُيسّرة، وحشد آليات التمويل المختلفة من شركاء التنمية، سواء على المستوى الثنائي أو مستوى متعدد الأطراف؛ حيث استهدف التحديث الثاني تعديل سيناريو الانبعاثات للوصول إلى نسبة(٤٢٪) طاقات متولدة من الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام (٢٠٣٠ م) بدلاً من عام (٢٠٣٥م)، والعمل على زيادة معدل خفض الانبعاثات في قطاع توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، لصالح تنفيذ التزامات "خطة المساهمات الوطنية المُحدثة"، من خلال زيادة حجم تلك الطاقات المتجددة، والتقليل من عدد المحطات التي تستخدم الوقود الأحفوري[٥٦].

وتجدر الإشـــارة، إلى أن الإعلان الأول لخطة المســـاهمات الوطنية في مصـــر، تم إطلاقه في عام (٢٠١٥م)، كما أن تقديم أول مســـاهمات وطنية مُحدثة لمكافحة تغيُّر المناخ في مصـــر كان في يونيو من عام (٢٠٢٢م).

المحور الثالث:

قرارات وإجراءات القيادة السياسية المصرية تجاه قضية التغيُّر المناخي:

على المستوى المؤسسي خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م)

تمهيـــد:

يركز هذا المحور من الدراسـة على اسـتعراض القرارات والإجراءات التي اتخذتها القيادة السـياسـية على المستوى المؤسسي، حيث تم اتخاذ عدد من القرارات السياسية على المستوى المؤسسي لمواجهة التغيُّر المناخي، والتي تحدد أولويات الحكومة المصرية تجاه قضية التغيُّر المناخي.

أولاً: إعادة تشـكيل المجلس الأعلى للطاقة (٢٠١٤) برئاسـة رئيس مجلس الوزراء: كإطار مؤسـسـي لوضـع سياسات الطاقة والطاقة المتجددة في مصر.

- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣١٧) لسـنة ٢٠١٤:** بإعادة تشـكيل المجلس الأعلى للطاقة برئاسـة رئيس مجلس الوزراء [٥٧].
- **اختصاص المجلس الأعلى للطاقة:** تناولت المادة الثانية من القرار أن يختص المجلس بإقرار استراتيجية الطاقة وخطتها العامة والسـياسـات والآليات اللازمة لترشـيدها وكفاءة اسـتخدامها، هذا إلى جانب متابعة تحديث استراتيجيات الطاقة وتنفيذها وإعادة النظر فيها بحد أقصى خمس سنوات.

ثانياً: إنشاء المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية (٢٠١٥) وإعادة تشكيله في (٢٠١٩): كإطار مؤسسي للعمل المناخي في مصر.

أ- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٩١٢) لسنة ٢٠١٥م: بتشكيل المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية**[٥٨].

وتضـمن القرار **العمل على صـياغة اسـتراتيجية وطنية شـاملة لتغيُّر المناخ، وتوضـيح أهم مسـئوليات المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية:** فقد نصـــت المادة الرابعة من القرار على أن "يباشـــر المجلس كافة الصـــلاحيات التي تعمل على تفعيل الجهود الوطنية في مجال التغيُّرات المناخية والتنســـيق مع كافة قطاعات الدولة من أجل صياغة وتحديث استراتيجية وطنية شاملة لتغيُّر المناخ وربطها بخطط التنمية الاقتصادية".

- **تقييم القرار:**

يعتبر القرار الخاص بتشكيل المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية، من أهم القرارات التي اتخذتها الدولة المصرية على المستوى المؤسسي التنظيمي للعمل المناخي، من خلال إيجاد كيان وإطار مؤسسي للعمل المناخي في مصر، وفي هذا القرار تم التركيز على ضرورة صياغة استراتيجية وطنية شاملة لتغيُّر المناخ، والتي تم إطلاقها لاحقاً في مايو ٢٠٢٢م، والتي سوف يتم توضيحها بالمحور الرابع من الدراسة والمتعلق بمحور السياسات.

ب- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٩٢) لسنة ٢٠١٩م: باعتبار المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية هي الجهة الوطنية المعنيّة بملف التغيُّرات المناخية**[٥٩].

- **طبيعة القرار**: اعتبار المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية الذي أُنشِأ بالقرار الوزاري رقم ١٩١٢، لسنة ٢٠١٥ هيئة وطنية مسئولة عن إدارة ملف التغيُّرات المناخية، كما أعطى القرار المجلس كافة الصلاحيات اللازمة لأداء عمله.
- **تحديد أهداف عمل المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية: وفقاً لإعادة التشكيل في ٢٠١٩.**

من خلال القرار تم تحديد نطاق أوسع لعمل المجلس، فقد تضمن نص المادة الأولي من هذا القرار، أن يعمل المجلس على تحقيق الأهداف التالية:

- رسم السياسات العامة للدولة فيما يخص التعامل مع التغيُّرات المناخية، والعمل على وضع وتحديث الاستراتيجيات والخطط القطاعية لتغيُّر المناخ، في ضوء الاتفاقيات الدولية والمصالح الوطنية والعمل على صياغة وتحديث استراتيجية وطنية شاملة لتغيُّر المناخ.
- ربط السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بتغير المناخ باستراتيجية التنمية المستدامة.
- متابعة ملف المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية لتغيُّر المناخ وما ينبثق عنها من بروتكولات أو اتفاقيات وما يتعلق بالإبلاغات الوطنية.
- دمج مفاهيم التغيُّرات المناخية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والخطط القطاعية والعمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ تلك الخطط من الموازنات العامة أو أية فرص تمويلية دولية أو إقليمية أخرى.
- زيادة الإنتاج المعرفي والعلمي من خلال العمل على نشر البحوث المرتبطة بالتغيُّرات المناخية، ومتابعة تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- رفع وعي المسئولين ومتخذي القرار والجمهور بكل ما يتعلق بالتغيُّرات المناخية كلٌ فيما يخُصه.
- دمج المفاهيم والمعارف المرتبطة بالتغيُّرات المناخية داخل مراحل التعليم المختلفة.
- بناء القدرات المؤسسية والفردية اللازمة للتعامل مع التغيُّرات المناخية.
- ضم مهام واختصاصات المكتب المصري والمجلس المصري لآلية التنمية النظيفة لمهام واختصاصات المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية.

- **إعادة تشكيل المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء:**

تم إعادة تشكيل المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية برئاسة رئيس الوزراء بعد إن كان برئاسة وزير البيئة، وأصبح وزير البيئة هو مقرر اللجنة العليا وفقاً للقرار، وتم إعادة تشكيل المجلس ليضم (اللجنة العليا– المكتب التنفيذي– مجموعات العمل الفنية). وتضم اللجنة العليا (٧) وزراء (الخارجية، الاستثمار والتعاون الدولي، الموارد المائية والري، التخطيط والاصلاح الاداري، المالية، الزراعة، البيئة"مقرراً")، بالإضافة إلى مُمثل وزارة الدفاع، ومقرِر المجموعة الوزارية للخدمات.

- **تقييم القرار:**

يتضح من خلال هذا القرار مدى الاهتمام البالغ من قِبل القيادة السياسية بالبُعد التوعوي والتعليمي لموضوعات البيئة والمناخ، والاهتمام ببناء القدرات المؤسسية والفردية، والاهتمام بالعمل على ربط السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتغيُّر المناخ بأبعاد التنمية المستدامة.

ثالثاً: إنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته (٢٠٢٣) برئاسة رئيس مجلس الوزراء:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٤٥) لسنة ٢٠٢٣، بإنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته، برئاسة رئيس مجلس الوزراء[٦٠].

أ/ هدف إنشاء المجلس: يهدف المجلس إلى توحيد جهود الدولة لتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تنافسيتها على المستوى الإقليمي والدولي.

ب/ اختصاصات المجلس: يباشر المجلس أربعة اختصاصات مختلفة، تتمثل فيما يلي:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، واقتراح تحديثها في ضوء المستجدات الدولية والوطنية.
- إقرار السياسات والخطط والآليات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية وتحديثها.
- التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، واقتراح الحلول اللازمة لتذليل معوقات الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.
- مراجعة التشريعات والنظم والقواعد المُنظِمة لمجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، واقتراح تحديثها.

ج/ إلزام كافة الوزارات والجهات المعنية، كلٌ فيما يخصه: بتنفيذ السياسات والخطط والآليات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وكذا تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس لتذليل معوقات الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

المحور الرابع:

إجراءات القيادة السياسية المصرية تجاه قضية التغيُّر المناخي:

على مستوى السياسات خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م)

تمهيـــد:

يحاول هذا المحور من الدراسة التركيز على أهم الاستراتيجيات التي تبنّتها القيادة السياسية في مصر للتعامل مع قضـــية التغيُّر المناخي في مختلف القطاعات من حيث الوقاية والتكيُّف والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ، والتي سوف يتم تناولها من الأحدث زمنياً إلى الأقدم.

أولاً: الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون (فبراير ٢٠٢٤م).

اعتمد المجلس الأعلى للطاقة برئاسة رئيس الوزراء في نهاية فبراير عام (٢٠٢٤م)، الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون، والتي يمكن إبراز أهم معالمها في النقاط التالية:

١- أهمية الهيديوجين المنخفض الكربون في حلول الطاقة النظيفة:

ترجع أهمية الهيدروجين المنخفض الكربون في حلول الطاقة النظيفة، إلى أن اســـتخدامه يؤدي دوراً مهماً في حلول الطاقة النظيفة، ويتضـمن الهيدروجين الأزرق الذي يعتمد على الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضـر، الذي يعتمد على الكهرباء المُولدة بالكامل من مصـــادر الطاقة المتجددة، ويعتبر الهيدروجين المُنخفض الكربون الخيار الأنسب لتدابير إزالة الكربون على المدي الطويل[٦١].

٢- أهداف الاستراتيجية الوطنية المصرية للهيدروجين منخفض الكربون:

من ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون في مصر، ما يلي[٦٢]:

- الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية إلى أكثر من (٤٢%) وذلك بحلول عام (٢٠٣٠م).
- العمل على إصـــدار الموافقات الخاصـــة بإقامة مشـــروعات الهيدروجين الأخضـــر منخفض الكربون ومشتقاته ومنحها الحوافز اللازمة، وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات في مجال الهيدروجين الأخضـر منخفض الكربون في مصر.
- العمل على تعزيز دور مصـــر كأحد الدول الرائدة في مجال اقتصـــاديات الهيدروجين منخفض الكربون على مســـتوى العالم، من خلال الاســـتعانة بالخبرات والابتكارات الرائدة عالميًا في إنتاج الهيدروجين ومشتقاته، هذا إلى جانب مصادر الطاقة المتجددة الأخرى.
- التوسُّع التدريجي في الاستخدام المحلي للهيدروجين منخفض الكربون، وصولاً إلى استخدام الهيدروجين منخفض الكربون في جميع القطاعات خاصة قطاع الصناعة والنقل.
- تصدير الزيادة من الهيدروجين منخفض الكربون للأسواق العالمية.

- العمل على توحيد الجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر منخفض الكربون ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان القدرة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- إنتاج الهيدروجين الأخضر منخفض الكربون باستخدام طاقة متجددة في مصر بنسبة (١٠٠%).

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ في مصر ٢٠٥٠ مايو (٢٠٢٢).

أعلنت وزارة البيئة المصرية في مايو عام (٢٠٢٢ م) عن إطلاق الدولة المصرية للاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ في مصر (٢٠٥٠) (NCCS) [٦٣]، أي لمدة (٢٨) عاماً، بما يقرُب من ثلاثة عقود؛ وذلك لتحقيق "الهدف ١-٣: مواجهة تحديات تغيُّر المناخ" ضمن إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، ويمكن إبراز أهم معالم تلك الاستراتيجية في النقاط التالية:

١- **الاستراتيجية صادرة من خلال قرارات السلطة التنفيذية:** تعتبر الاستراتيجية أحد مسئوليات ومُخرجات قرار المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية التي أُعلِن عنها في قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المجلس في عام ٢٠١٥- والذي تم الإشارة إليه سابقاً- حيث طلب المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية وضع أول استراتيجية وطنية شاملة لتغيُّر المناخ في مصر حتى عام ٢٠٥٠.

وقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتغيُّرات المناخية في مصر (٢٠٥٠) بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٦٠) لسنة (٢٠٢٢م). كما نص القرار في المادة الثانية منه على أن تقوم كل الوزارات والجهات المعنية، كلٌ فيما يخصه بإعداد الخطط التنفيذية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، وذلك بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للمجلس الوطني لتغيُّر المناخ[٦٤].

٢- **أهمية الاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ في مصر ٢٠٥٠** : أشارت وثيقة مصر للاستثمار المناخي، أن الاستراتيجية من شأنها أن تُمكِّن مصر من التخطيط وإدارة تغيُّر المناخ على مستويات مختلفة بطريقة تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية المرجوة بإتباع نهج منخفض الانبعاثات[٦٥].

٣- **أهداف الاستراتيجية لتغيُّر المناخ في مصر ٢٠٥٠:** تستهدف الاستراتيجية تحقيق خمسة أهداف رئيسة (هدفين بشأن أولويات التخفيف والتكيف، وثلاثة أهداف داعمة تستهدف التغلب على معوقات الحوكمة والتمويل والتكنولوجيا وبناء الوعي)، ويتفرع عن الاستراتيجية (٢٣) هدفاً فرعياً، ويمكن توضيح تلك الأهداف الرئيسية والفرعية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢): الأهداف الرئيسية والفرعية للاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ في مصر (٢٠٥٠)

تسلسل الهدف	الهـدف الرئيسـي	الأهـداف الفـرعيـــة
الهدف الأول	تحقيق نمو اقتصـادي مُسـتدام ومنـخفض الانبعـاثـات في مختلف القطاعات.	**يتضمن (٤) أهداف فرعية تشمل ما يلي:** ▪ التحوُّل في مجال الطاقة عن طريق زيادة حصـــة جميع مصـــادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة. ▪ خفض الانبعاثات الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري. ▪ تعظيم كفاءة الطاقة. ▪ تبنّي اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النشاطات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة.
الهدف الثاني	بنـاء المرونـة والقـدرة على التكيُّف مع تغيُّر المنـاخ وتخفيف الآثـار السـلبيـة المرتبطة بتغير المناخ.	**يتضمن (٧) أهداف فرعية تشمل ما يلي:** ▪ حماية المواطنين من الآثار الصحية السلبية لتغيُّر المناخ. ▪ تقليل الخسـائر والأضـرار التي يمكن أن تحدث لأصـول الدولة والنظم البيئية عن طريق الحفاظ عليها من تأثيرات تغيُّر المناخ. ▪ الحفاظ على موارد الدولة من تأثيرات تغيُّر المناخ. ▪ وجود بنية تحتية وخدمات مرنة لمواجهة تأثيرات تغيُّر المناخ ▪ تنفيذ مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث ▪ الحفاظ على المساحات الخضراء والتوسع فيها ▪ تعزيز اعتبارات الاستجابة الخاصة بالمرأة لمساعدتها على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.
الهـدف الثالث	تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغيُّر المناخ	**يتضمن (٤) أهداف فرعية تشمل ما يلي:** ▪ تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ▪ تحسـين مكانة مصـر في الترتيب الدولي الخاص بإجراءات تغيُّر المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي. ▪ إصلاح السياسات القطاعية اللازمة لاستيعاب التدخلات المطلوبة للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه. ▪ تعزيز الترتيبات المؤسـسـية والإجرائية والقانونية مثل نظام الرصـد والإبداع والتحقُّق.
الهدف الرابع	تحســين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية.	**يتضمن (٥) أهداف فرعية تشمل ما يلي:** ▪ الترويج للأعمال المصـرفية الخضـراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء. ▪ الترويج لآليات التمويل المُبتكرة والتي تعطي الأولوية لإجراءات التكيُّف، ومثال ذلك "السندات الخضراء".

		▪ مشـــاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشـــطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء. ▪ التوافق مع الخطوط التوجيهيـة لبنوك التنميـة متعـددة الأطراف لتمويل الأنشطة المناخية. ▪ البناء على نجاح برامج تمويل الأنشطة المناخية الحالية.
الهـدف الخامس	تعزيز البحـث العلمي ونقـل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغيُّر المناخ	**يتضمن (٣) أهداف فرعية تشمل ما يلي:** ▪ تعزيز دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في التخفيف من تغيُّر المناخ والتكيف معه. ▪ تسـهيل لنشـر المعلومات المتعلقة بالمناخ وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين. ▪ زيادة الوعي بشـأن تغيُّر المناخ بين مختلف أصـحاب المصـلحة (صانعي السياسات– صانعي القرارات– المواطنين– الطلاب).

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاستراتيجية الوطنية لتغيُّر المناخ في مصر ٢٠٥٠، مُلخص صُناع القرار، والصادرة عن وزارة البيئة المصرية، مايو ٢٠٢٢.

ثالثاً: الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة المتكاملة ٢٠٣٥ (لعام ٢٠١٦ وتحديثها عام ٢٠٢٣).

نظراً لارتباط خطط التنمية بالطاقة وتأثير الطاقة على التغيُّرات المناخية، فقد أدركت القيادة السـياسـية الفرص التي يوفرها الاعتماد على مصـادر الطاقة المتجددة، كما وضـعت الدولة المصـرية اسـتراتيجية للطاقة المتكاملة والمسـتدامة في عام (٢٠١٦م)، والتي تسـعى لضـمان أمن الطاقة واسـتقرارها واسـتدامتها[٦٦]. وتم تحديث تلك الاسـتراتيجية في عام ٢٠٢٣، فضـلاً عن إعلان مصـر في عام ٢٠٢٣م عن الخطة الثانية المُحدثة وطنياً فيما يتعلق بمجال الطاقة المتجددة، وهو ما تم الإشارة إليه بالمحور الثاني من الدراسة الحالية.

رابعاً: استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى عام ٢٠٥٠ (ديسمبر ٢٠١٦).

أشار بيان مصر أمام الجلسة العامة للأمم المتحدة في مارس ٢٠٢٣، إلى "خطورة الوضع المائي ومحدودية الموارد المائية في مصر"؛ حيث تعاني الدولة المصرية من ندرة فريدة من نوعها دولياً، وتأتي على رأس الدول القاحلة باعتبارها الدولة الأقل من حيث معدل الأمطار بين كافة دول العالم، كما وأشار البيان أيضاً إلى أن نصيب الفرد في مصر من المياه سنوياً يبلغ نصف حد الفقر المائي، وتعتمد مصر بشكل شبه مطلق على مياه نهر النيل بنسبة (٩٨%) لمواردها المائية المتجددة، فيما يُستخدَم ما لا يقل من (٧٥%) من تلك الموارد المائية للإنتاج الزراعي.[٦٧]

وقد سـبق وأطلقت وزارة الموارد المائية والري المصـرية اسـتراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصـر حتى عام ٢٠٥٠، وذلك في ديسمبر (٢٠١٦م)، وأوضحت من خلالها ضرورة التكيف مع التغيُّر المناخي [٦٨].

١- **استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر والتكيُّف مع التغيُّر المناخي:** أشارت "استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى عام ٢٠٥٠"، أنه من المُتوقع تأثُّر قطاع المياه في مصر بالتغيُّرات المناخية في عددٍ من المجالات، كان أهمها:

- تأثُّر نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه، نتيجة تغيُّر معدلات وأنماط وأماكن هطول الأمطار، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تغيُّرات في حجم الفيضان الواصل إلى بحيرة ناصر.
- انخفاض منسوب بعض المناطق الساحلية بالدلتا مما يعرضها لخطر الغمر نتيجة ارتفاع مستوي سطح البحر المصاحب لارتفاع درجة الحرارة.
- ارتفاع معدلات البخر كنتيجة لارتفاع درجة الحرارة، مما يؤدي إلى تزايد الاحتياجات المائية لقطاع الزراعة.

٢- **هدف استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى عام ٢٠٥٠:** تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الأمن المائي لمصر من خلال تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية.

٣- **محاور استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى عام ٢٠٥٠:** تُركِّـــز الاستراتيجية على عدد (٤) محاور رئيســـة، تتمثل في: تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، والعمل على ترشـــيد استخدامات المياه، وتحسين نوعية المياه (تقليل التلوث)، وتهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الخـاتمـــة:

ترجع خطورة التغيُّرات المناخية إلى آثارها السلبية على كافة قطاعات التنمية في مصر، من تهديد للأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الإنساني المتمثل في تهديد سلامة صحة الانسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة وانتشار الفقر ونزوح السكان بشكل قسري الذي سيؤدي إلى الصراعات الداخلية داخل المجتمعات وغيرها من تهديدات. وتمثل بشكل أوسع تهديداً لحقوق الإنسان، وجودة حياته، وتهديداً للأمن القومي والاستقرار السياسي للدولة، ونتيجة لذلك حدثت تغيرات عديدة على مدار العشر سنوات الأخيرة، أي خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م)، وتجلى ذلك في اهتمام القيادة السياسية بمعالجة قضايا تغيُّر المناخ، والتعامل معها باهتمام أوسع، حيث أصبحت قضية التغيُّر المناخي من أهم أولويات الحكومة المصرية، ومن القضايا التي تحظى بأهمية قصوى، خاصةً في ظل طموح الدولة المصرية أن تصبح رائدة إقليمياً في مجال تغيُّر المناخ.

هذا ويُعد اهتمام القيادة السياسية المصرية بمثابة المُرتكز الأساسي لاتخاذ قرارات وسياسات واجراءات وطنية فعالة، كما وكانت اســـتجابة القيادة الســـياســـية بقوة أكبر؛ فالإجراءات التي اتخذتها الســـلطة التنفيذية بخصوص قضية التغيُّر المناخي هو عنصر رئيسي في استجابة الدولة المصرية لضرورة التصدي للتأثيرات السلبية التي يفرضها تغيُّر المناخ، كذلك أصبحت قضية تغيُّر المناخ على أجندة العمل الحكومي بشكل أكثر كثافة وتطوراً، وبالأخص خلال الفترة من (٢٠٢١- ٢٠٢٤م)؛ لتنفيذ الأهداف الدولية والوطنية، ولا يمكن ضمان تنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق تلك الأهداف دون وجود "**إرادة سياسية مستدامة**".

ويمكن القول إنه قد أصبح هناك إطار سياسي جيد للعمل المناخي في مصر، حيث قامت القيادة السياسية المصرية باتخاذ خطوات هامة على مستوى الإجراءات المؤسسية التنظيمية، وذلك من خلال إنشاء (المجلس الوطني للتغيُّرات المناخية) "كمجلس متخصص" لإدارة تغيُّر المناخ، والذي كان له تأثير إيجابي على وضع الاستراتيجية الوطنية للتغيُّرات المناخية والتنسيق بين الوزارات المعنية.

وقد تم إعادة تشكيل المجلس في عام (٢٠١٩م)، ليكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء، بعد أن كان برئاسة مجلس البيئة، وسبقه إعادة تشكيل المجلس الأعلى للطاقة عام (٢٠١٤م) برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وكذلك إنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر في عام (٢٠٢٣م)، برئاسة رئيس مجلس الوزراء. هذا ويتضح أن تلك المجالس برئاسة رئيس مجلس الوزراء وليس الوزير المُختَص، وفي ذلك دلالة على اهتمام القيادة السياسية بقضايا تغيُّر المناخ وما يتعلق بها؛ ولضمان تفعيل دور تلك المجالس بشكلٍ أكبر.

أما على مستوى السياسات؛ فقد كان هناك اهتمام ودعم للسياسات لوضع الممارسات والحلول الكفيلة بتعزيز العمل المناخي الوطني؛ فتم وضع الاستراتيجية الوطنية للتغيُّرات المناخية ٢٠٥٠، والتي تم إطلاقها في مايو(٢٠٢٢م)، والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون والتي تم إطلاقها في فبراير (٢٠٢٤م)، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة المتكاملة والتي تم إطلاقها في (٢٠١٦)، وتم تحديثها في (٢٠٢٣م)، والاستراتيجية الوطنية لتنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى ٢٠٥٠ والتي تم إطلاقها في ديسمبر (٢٠١٦م).

وعلى مستوى الاهتمامات، فإن القيادة السياسية تُولي اهتماماً كبيراً بقطاع الطاقة المتجددة والاستثمار المناخي، واهتمت القيادة السياسية في تلك الفترة بتعزيز التكيُّف والتخفيف، والحصول على التمويل للتكيُّف والتخفيف من وطأة التغيرات المناخية، فضلاً عن التعاون الدولي والإقليمي فيما يتعلق بالعمل المناخي. وقد أتاحت رئاسة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة للدول الأطراف (COP27) دعم دورها على مستوى العمل المناخي العالمي.

وتُعَد الجهود المبذولة خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤م)، سبباً في ارتفاع النسبة المئوية لتصنيف مصر في مؤشر التغيُّر المناخي خلال تلك الفترة، حيث جاء تحسُّن تصنيف مصر بنسبة (٢,٨%)، ولكن لازالت مصر تحتاج إلى جهود أكبر على مستوى التخطيط والتنفيذ.

التوصيات:

في نهاية الدراسة يمكن وضع مجموعة من التوصيات في محاولة لتعزيز تعامل القيادة السياسية في مصر مع قضية التغيُّر المناخي، وبما قد يفيد صُنّاع القرار وواضعي السياسات المستقبلية في مواجهة تحديات التغيُّر المناخي، ويمكن إيجاز تلك التوصيات فيما يلي:

أولاً: التوصيات على مستوى الوعي والمعرفة بقضايا التغيُّر المناخي:

وهو ما يتفق مع الاســـتراتيجية الوطنية المصـــرية للتغيُّرات المناخية ومع اتفاقية باريس ٢٠١٥، والتي تؤكد على أهمية التعليم والتدريب والتوعية العامة ومشـاركة الجمهور ووصـوله إلى المعلومات للتصـدي لتغيُّر المناخ، ولعل في انتشـــار الوعي والتعليم المناخي، الأثر البالغ في الحد من تأثير تغيُّر المناخ على المجتمعات، والعمل على مســـاعدتهم في مكافحة تغيُّر المناخ وتســـريع وتيرة العمل المناخي ودعمه، وســـوف يتأتى ذلك من خلال تحقيق النقاط التالية:

١- **وضـــع خطة لخلق وتعزيز الوعي العام المناخي بين المواطنين:** وذلك من خلال نشـــر ثقافة الوعي المناخي بين المواطنين وإشراك أفراد المجتمع وتثقيفهم، من خلال التعرُّف على التغيُّر المناخي ومخاطره وتأثيراته المختلفة؛ لدعم العمل المناخي في مصر.

ولعل الهدف الرئيســي من نشـر ثقافة الوعي المناخي؛ هو إقناع المواطنين بضـرورة المشـاركة في الحد من تأثير التغيُّر المناخي، وأهمية إحداث تغيُّر في أســـلوب حياتهم وتقديرهم لخطورة تغيُّر المناخ على الدولة وعليهم نفسهم كأفراد، ومثال ذلك "ترشيد الطاقة". بما يجعل هناك استجابة من قِبَل المواطنين لتغيير سلوكياتهم، خاصـة في ظل شـعورهم الملموس بالارتفاع في متوسـط درجات الحرارة عن معدلاتها الطبيعية.

٢- **وضـــع خطة تفصـــيلية لخلق وتعزيز الوعي المناخي للطلاب في المدارس والجامعات:** ليكونوا قوة مسـاعدة للدولة على تنامي الوعي المجتمعي بقضـية المناخ، على أن يكون نشـر الوعي المناخي ليس بالشـكل العلمي المُعقَّد، ولكن بشـكل معرفي مُبسَّـط؛ لزيادة الوعي بالمشـكلات الناتجة عن تغيُّر المناخ، وذلك من خلال المقررات الدراسـية، إلى جانب الاهتمام بعقد بعض الأنشـطة والمؤتمرات والندوات لزيادة الوعي بخطورة قضية التغيُّرات المناخية عالمياً ومحلياً.

ثانياً: التوصيات على مستوى الإجراءات والسياسات والاهتمامات:

١- العمل على تطوير إدارة المخاطر والحد من المخاطر لتعزيز التكيُّف مع تغير المناخ.

٢- الترويج للاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر، والعمل على التشجيع الفعال للراغبين في الاستثمارات في تلك المجال وتقديم التسهيلات في هذا الصدد.

٣- وضـع مزيد من الاسـتراتيجيات القطاعية للوزارات المختلفة ذات الصـلة بقضـية تغيُّر المناخ لتعاملها مع التغيُّرات المناخية بصوره أفضل.

٤- تعزيز فاعلية التنسيق بين الوزارات المعنية ذات الصلة فيما يتعلق بالعمل المناخي.

التشجيع على تعزيز الإنتاج المعرفي المتعلق بموضوع التغيُّر المناخي وإجراء البحوث في المجالات المختلفة. فضلاً على الاهتمام بالاستثمار في البحث العلمي المناخي، الذي يسعي لتطوير تقنيات جديدة للحد من الانبعاثات الكربونية والتكيف مع آثار التغيُّر المناخي.

هوامـــــش الدراســـــة:

١- لمزيد من التفاصيل حول قضية التغيُّر المناخي بين العلم والسياسة، أنظر: اندرو دسلر، ادوارد أ. بارسون، **تغيُّر المناخ العالمي بين العلم والسياسة: دليل للمناقشة**، عبد المقصود عبد الكريم (مترجم)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤).

[2] - Hoesung Lee& other, **Climate Change (2023), Synthesis Report**, Summary for Policy Makers, (IPCC), 2023, P 24.

[3] - United Nation Environment Programmer, **Emissions Gap Report (2023): Broken Record**, 2023, P 2.

[٤] – الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٢**، ص ٥٢.

[٥] – محمود سمير محمود، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية في ماليزيا: مهاتير محمد أنموذجاً، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد (٣٣)، مارس ٢٠٢٣، ص ص ٨٣– ٨٦.

[٦] – بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي – ماهيته– صناعته– اتخاذه– تحدياته**، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧)، ص ١٠ .

[٧] – ثائر جمال علي، النخبة السياسية الفلسطينية وصنع القرار، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية السياسة والاقتصاد)، ٢٠٠٦، ص ٨٥.

[٨] – المجلس القومي للسكان، **تأثير التغيُّرات المناخية المحتملة على السكان في المنطقة العربية**، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٤.

٩ – الهيئة العامة للاستعلامات، **مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (Cop27)**، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ١.

[١٠] – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغيُّر المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، (بيروت: لبنان، ٢٠١٧)، ص ١٠

[11] - UNDP: available at https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhat-almnakh-dlyl-ywmy-ltghyr-almnakh

[12] - **Ibid.**

[١٣] – الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٢، **مرجع سابق**، ص ٥٢.

[١٤] – الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، **تقرير أممي: مؤشرات تغير المناخ بلغت مستويات قياسية في ٢٠٢٣**، متاح على: https://news.un.org/ar/news/topic/climate-change

[١٥] – الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٢، **مرجع سابق**، ص ٥٢.

[١٦] – الأمم المتحدة، **المياه في قلب أزمة المناخ**، متاح على الرابط:

https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/water

[١٧]– الفاو، **موجز عن أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي لعام ٢٠٢٣**، تجنب الخسائر والحد منها من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٣، ص ص ٤–١١.

[18] -Jana McAdam, **Climate Change, Forced Migration, and international law**, Oxford university Press, New york,2012,P187

[١٩]– المجلس القومي للسكان، **مرجع سابق**، ص ص ٣١– ٣٢

[٢٠] – المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية، **لماذا يعد التغيُّر المناخي جزءاً من السياسة الخارجية: تقرير وزارة الخارجية الألمانية بشأن المناخ**، ٢٠٢٠/١/٢٤، **متاح على:** https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2296024

[٢١] – الجريدة الرسمية، **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٢٣**، العدد ٤٠ في ٧ أكتوبر سنة ٢٠٢٣، ص ١٧.

[٢٢] – الجلسة العامة للأمم المتحدة، **بيان مصر أمام الجلسة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للمياة ٢٠٢٣**، مارس ٢٠٢٣، متاح على: https://sdgs.un.org

[٢٣] – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، **الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة**، ٢٠٢٢، ص ٩٢.

[24] - Christiano Nogueira, **Contradictions in the concept of sustainable development: An analysis in social, economic, and political contexts**, Environmental Development 30 (2019) ,p 130

[25] - Jana Von Stein, **the international law and Politics of Climate Change**, journal of conflict Resolution, Vol (52), No (2), April 2008, P245.

[26] - Edith Brown Weiss, **Climate Change, Intergenerational Equity and International Law**, Georgetown University Law Center, Vol. (9), 2008, P615.

[27] - Hoesung Lee& other, **Op.Cit**, P 24.

[28]- United Nations, **United Nations Framework Convention on Climate Change**, (1992), PP 7-8.

[29] - Benoit Mayer, **Obligations of conduct in the international law on climate change: A defense** , RECIEL, 2018, 27 , P 138.

[٣٠] – سلوى يوسف، التشريع الدولي بشأن تغيُّر المناخ بين الواقع والمأمول، **مجلة الدراسات القانونية**، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، العدد (٥٩)، مارس ٢٠٢٣، ص ٦٥٦.

[٣١] – فاتن محمد البنداري، البيئة والتراث الإنساني بين الاقتصاد الأخضر وتغير المناخ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة**، المجلد (٢٤)، العدد(٢)، يونية ٢٠٢، ص ١١.

[32] - United Nations, **Parise Agreement**, (2015), p2.

[33]- Alice C.Hill and Rafe Pomerance, The case for capping sea-level rise, **Foreign affairs** , April (2023), available at : www.Foreignaffairs.com

٣٤ – الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاســـتعلامات، **مجلس النواب يوافق على اتفاق باريس لتغير المناخ** ، ٤ مايو ٢٠١٧، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story/137166?lang=ar

٣٥ – الإســكوا وآخرون، **تقرير المنتدي العربي للتنمية المســتدامة، إســراع العمل نحو خطة عام ٢٠٣٠ ما بعد كوفيد**، مارس ٢٠٢١، ص ص ٢– ٤.

36 - United Nations, **Global Sustainable Development, Report 2023**, Time of Crisis, Time of Change, P16.

[37]- Joana Setzer and Catherine Higham, **Global trends in climate change litigation: 2022 snapshot**, Grantham Research Institute, policy report, June (2022), p 9.

[38] - Jana Von Stein, **Op.Cit**, P244.

[39] -Jan Burck &other, **Climate Change Performance Index Results 2024**, German watch, New Climate Institute & Climate Action P3.

[40] - **IbId**, P3.

[41] - **Ibid**, P4.

[42] - **Ibid**, P 10.

[43] - World Bank group, **The Development, Climate & Nature Crisis**, CCDR Report, December 2023, P43

[44]-UNDP, available at: https://www.undp.org/

[45]-World Bank group, **Op Cit** , P 49.

[٤٦]– مجموعة البنك الدولي، **تقرير المناخ والتنمية الخاص بمصر**، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ١٦

[٤٧]– الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، **مصر وقضية التغيرات المناخية**، متاح على: https://www.sis.gov.eg

[٤٨]– **المرجع السابق ذكره**.

[٤٩] – الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاســتعلامات، **مصــر صــوت أفريقيا في تغيرات المناخ**، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على: https://beta.sis.gov.eg/ar

[٥٠] – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استراتيجية **التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**، ٢٠١٦، ص ص ١٨٧– ١٩٩.

[٥١] – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، **رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة**، مرجع سابق، ص ٩٢.

[52]-Arab Republic of Egypt, Egyptian intended nationally: Determined Contribution, 2015, P12 . available at: https://andp.unescwa.org/ar/plans/1348

[٥٣] – الجريدة الرسمية، **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٢٣**، العدد(٤٠) في ٧ أكتوبر سنة ٢٠٢٣.

[54] - Ministry of environment, **Egypt's Climate Investment Plan form Climate Strategy to Investment Plan**, 2022, PP1-50.

[٥٥]– الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، **مصر تعلن الانتهاء من التحديث الثاني لخطة المساهمات المحددة وطنياً**، ٢٦ يونيو ٢٠٢٣، متاح على: https://www.sis.gov.eg

[٥٦]– **المرجع السابق**، متاح على: https://www.sis.gov.eg

[٥٧] – الجريدة الرسمية، **العدد ٨ (تابع)**، في ٢٠ فبراير سنة ٢٠١٤، ص ص ٥– ٦.

[٥٨] – الجريدة الرسمية، **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥**، العدد ٣٢، الصادر في ٦ أغسطس سنه ٢٠١٥.

٥٩ – الجريدة الرسمية، **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٩٢) لسنة ٢٠١٩**، العدد ١٨ (مكرر) فى ٧ مايو سنة ٢٠١٩.

[٦٠] – الجريدة الرسمية، **العدد ٣٥ مكرر (ب)**، في ٦ سبتمبر سنة ٢٠٢٣، ص ص ١–٦.

[٦١] – اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آســـيا، **التطورات المحتملة للهيدروجين في المنطقة العربية**، لجنة الطاقة، الدورة (١٤)، بيروت، يونيو ٢٠٢٣، ص ٢.

[٦٢] – الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، **الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين مُنخفض الكربون**، ١٣ مارس ٢٠٢٤، متاح على: https://www.sis.gov.eg

[٦٣] – وزارة البيئة المصرية، **الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر**، ملخص صناع القرار، (٢٠٢٢).

[٦٤] – الجريدة الرسمية، العدد ٢٣، في يونية سنة ٢٠٢٢، ص ١٥٦.

[65]- Egypt's Climate Investment Plan, **Op Cit** , p 1.

[٦٦] – الهيئة العامة للاستعلامات، **مرجع سابق**، ص ٧.

[٦٧] – الجلسة العامة للأمم المتحدة، **مرجع سابق**.

[٦٨] – وزارة الموارد المائية والري المصرية، **استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠**، ديسمبر ٢٠١٦.